(القرار رقم ٢٦ لعام ١٤٣٧هـ)

الصادر من لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية

بشأن اعتراض شركة (أ)

برقم (١٥) لعام ١٤٣٦هـ

على ربط الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٠م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الخميس ١٤٣٧/١١/٠١هـ انعقدت لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية بالدمام بمقرها بفرع الهيئة العامة للزكاة والدخل بالدمام المشكلة على النحو التالي:

١ – الدكتور	رئيساً
٢ – الدكتور	نائب الرئيس
٣ – الدكتور	عضواً
٤ – الدكتور	عضواً
٥ – الأستاذ	عضواً
٦ – الأستاذ	سكرتيراً

وقد حضر جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ ١٤٣٧/٠٨/٠٣هـ ..... ممثلًا عن المكلف، كما حضر **.....** و ..... و ..... ممثلين عن الهيئة للنظر في الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل على الشركة للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٠م، ويعترض المكلف على:

١. قروض (ج) لعام ٢٠٠٧م.

٢. موردون وأوراق للأعوام من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٠م.

وقد ناقشت اللجنة الاعتراض المرفوع إليها بموجب خطاب سعادة مدير عام الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم ١٤٣٦/١٦/٤٢٠١ وتاريخ ١٤٣٦/٠٦/١٩ على النحو الآتي:

أولاً: الناحية الشكلية:

أبلغت الهيئة المكلف بالربط الزكوي التقديري للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٠م بخطابها رقم ١١٥٣ وتاريخ ١٤٣٥/٠٤/٢٣هـ (استلم من المكلف بتاريخ ١٤٣٥/٠٤/٢٥هـ)، وقد اعترض المكلف على هذا الربط بخطابه المقيد لدى الهيئة برقم ١٩٧٦ وتاريخ ١٤٣٥/٠٨/١٣هـ، ثم قامت الهيئة بإعادة الربط بخطابها رقم ٥١١ وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/٠٩هـ، وقد اعترض المكلف على الربط المعدل بخطابه المقيد لدى الهيئة برقم ٩٦٢ وتاريخ ١٤٣٦/٠٣/٢٣هـ، وبذلك يكون الاعتراض على الربط الأصلي مقدمًا بعد انقضاء المدة

النظامية المحددة بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط، ويكون الاعتراض على الربط المعدل مقدمًا للهيئة خلال المدة النظامية المحددة بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط.

وحيث إن الهيئة أعادت فتح الربط الزكوي للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٠م، واعترض المكلف على الربط المعدل خلال الأجل المحدد بستين يومًا من تاريخ الإبلاغ بالربط الزكوي، بذلك يكون الاعتراض مقبولاً من الناحية الشكلية وفقًا للمادة الأولى من القرار الوزاري المعدل رقم ٩٦١/٣٢ وتاريخ ١٤١٨/٤/٢٢هـ.

ثانيًا: الوقائع:

خلال جلسة الاستماع سألت اللجنة ممثلي الهيئة: لمَ لم تقبل الهيئة بيان حركة الموردين وأوراق الدفع المقدمة من المكلف لعام ٢٠١٠م على الرغم من إيضاح المكلف أن المقدم للهيئة سابقًا هو لشهر ١٢ فقط من العام وليس لكامل العام؟ فأجابوا: لقد طالبت الهيئة المكلف بتقديم بيان وقد قامت الهيئة بالربط على البيان المقدم، وقام المكلف بالاعتراض مرة أخرى على البيانات المقدمة، وبرر بأن البيان المقدم هو لشهر واحد فقط، لذلك يوجد اختلاف في البيانات المقدمة من المكلف، كما قامت الهيئة بالأخذ بالربط الأكثر بسبب الاختلاف بالمبالغ التي حال عليها الحول.

وعلق ممثل المكلف: إن المكلف قدم بيانات شهر ديسمبر بالخطأ، وتم تعديل الاعتراض وتصحيح الخطأ وتقديم بيان للفترة من يناير حتى ديسمبر لعام ٢٠١٠م

هذا، وقد سألت اللجنة الطرفين: هل لديكم أي إضافة أو تعليق؟ فأجاب ممثل المكلف: مبلغ القرض ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال تم تحصيله على أقساط من عام ٢٠٠٧م في شهر يناير وفبراير، والدفعة الأخيرة كانت في شهر ديسمبر ٢٠٠٧م، والأصول التي تم شراؤها في هذه الفترة هي ٣١٥,٧١٤ ريال، ومشاريع تحت التنفيذ بمبلغ ٩٩,٥٨١ ريال، وقد قامت الهيئة بإخضاع كامل المبلغ ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال للزكاة. واكتفى ممثلو الهيئة بما ورد خلال الجلسة والمذكرة المرفوعة للجنة سابقًا.

ثالثًا: الناحية الموضوعية:

١. قروض (ج) لعام ٢٠٠٧م.

أ- وجهة نظر المكلف:

نعترض على إدراج قرض (ج) بمبلغ ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال (فقط ثلاثة مليون وأربعمائة ألف ريال سعودي لا غير)، حيث تم ربط الزكاة ولم يحل على القرض الحول القمري، ومرفق لسيادتكم تواريخ تحصيل القرض (دفعة في نهاية فبراير ٢٠٠٧، ودفعة في ديسمبر ٢٠٠٧) وبما يؤكد وجهة نظرنا:

م	المبلغ بالريال	تاريخ التحصيل
١	١,٧٠٠,٠٠٠ ريال	٢٠٠٧/٠١/١٧م
٢	١,٠٢٠,٠٠٠ ريال	٢٠٠٧/٠٢/٢٧م
٣	٦٨٠,٠٠٠ ريال	٢٠٠٧/١٢/٥م
	٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال	الإجمالي

ب- وجهة نظر الهيئة:

"تم إضافة قرض (ج) البالغ (٣,٤٠٠,٠٠٠) ريال لعام ٢٠٠٧م، حيث إنه يمنح لتمويل الأصول الثابتة مما يتطلب إضافته للوعاء الزكوي دون النظر إلى حولان الحول، وذلك لمقابلة ما يتم خصمه من الأصول الثابتة الممولة بهذا القرض من الوعاء الزكوي طبقًا لتعميم الهيئة رقم ١/٣٥ وتاريخ ١٤١٣/٠٣/٠٢هـ البند (١٠)، الذي نص على "أن القروض التي تؤخذ من الدولة (صناديق حكومية) تضاف بالكامل للوعاء الزكوي تمشيًا مع الفتوى رقم ١٨٤٩٧ وتاريخ ١٤٠٨/١١/١٨هـ والفتوى رقم ٢٣٨٤ في ١٤٠٦/١٠/٣٠هـ (البند خامسًا)".

وكذلك الفتوى الشرعية رقم ٢٢٦٦٥ وتاريخ ١٤٢٤/٠٤/١٥هـ التي أوضحت بأنه يتم إضافة القروض للوعاء الزكوي وتعالج زكويًّا باعتبار ما آلت إليه، فإذا آلت إلى أصول ثابتة خصمت من الوعاء ولا زكاة فيها، وإذا آلت إلى تمويل نشاط الشركة الجاري وعروض التجارة، فيجب فيها الزكاة باعتبار ما آلت إليه ويزكى بتقييمه نهاية الحول، وقدم المكلف رفق اعتراضه ما يؤكد استلامه القرض من صندوق التنمية الصناعية السعودي خلال عام ٢٠٠٧م وتتمسك الهيئة بصحة إجرائها".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إخضاع قرض (ج) بمبلغ ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال للزكاة، حيث يرى عدم حولان الحول على القرض وعدم استخدامه في تمويل الأصول الثابتة أو المشاريع تحت التنفيذ. بينما ترى الهيئة أن قرض (ج) يمنح لتمويل الأصول الثابتة، وترى معه الهيئة إضافته للوعاء الزكوي دون النظر إلى حولان الحول، حيث يتم خصم الأصول الممولة به من الوعاء الزكوي.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية بما فيها القوائم المالية المدققة لعام ٢٠٠٧م، تبين أن إجمالي القروض قصيرة وطويلة الأجل لعام ٢٠٠٧م بلغت ٦,٢٥٢,٨١٩ ريال (٣,٢٠٠,٠٠٠ ريال قروض طويلة الأجل، و٣,٠٥٢,٨١٩ ريال قروض قصيرة الأجل)، وبالرجوع إلى خطاب الربط المعدل رقم ١٤٣٦/٢٩/٥١١ وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/٠٩هـ، تبين إضافة القروض للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٧م بمبلغ ٦,٦٠٠,٠٠٠ ريال (٣,٢٠٠,٠٠٠ ريال قروض طويلة الأجل + ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال قروض (ج)، أي بأكثر من رصيد آخر العام المدرج في القوائم المالية المدققة للمكلف.

وبدراسة قائمة التدفقات النقدية لعام ٢٠٠٧م، تبين أن الشركة أضافت أصول خلال العام بمبلغ ٣١٥,٧١٤ ريال فقط، بالإضافة إلى مدفوعات مشروعات تحت التنفيذ بمبلغ ٩٩,٥٨١ ريال، أي أن مجموع إضافات الأصول خلال العام بلغ ٤١٥,٢٩٥ ريال، علمًا بأن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بلغت ٢,٩٠١,٢٧٥ ريال.

وحيث إن المكلف أثبت استلامه لدفعات (ج) خلال عام ٢٠٠٧م، وأن أول مبلغ استلم من القرض كان بتاريخ ٢٠٠٧/٠١/١٧م، مما يعني عدم حولان الحول على الدفعات المستلمة من القرض البالغ ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال (موضوع الخلاف) خلال عام ٢٠٠٧م، عليه واستنادًا للفتوى الشرعية رقم ٢٢٦٦٥ وتاريخ ١٤٢٤/٠٤/١٥هـ، ترى اللجنة تأييد المكلف في عدم إضافة قرض (ج) البالغ ٣,٤٠٠,٠٠٠ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٧م.

٢. موردون وأوراق دفع للأعوام من ٢٠٠٨م حتى ٢٠١٠م.

أ- وجهة نظر المكلف:

"نعترض على بند موردين حال عليهم الحول القمري بمبلغ ١,٢٥٠,٦٤٤ (فقط مليون ومائتان وخمسون ألف وستمائة وأربعة وأربعون ريال سعودي لا غير) عام ٢٠٠٨م، ومبلغ ١٦,٠٧٥ (فقط ستة عشر ألفًا وخمسة وسبعون ريال سعودي لا غير) عام ٢٠٠٩م، ومبلغ ٤٨,٤٥٨ (ثمانية وأربعون ألف وأربعمائة وثمانية وخمسون ريال سعودي لا غير) عام ٢٠١٠م، حيث إن الموردين يتغيرون بصفة مستمرة نتيجة حركة الشراء والسداد، كما أن فترة السداد لدينا ٩٠ يومًا بحد أقصى وفق سياسة الشركة واتفاقيات التوريد ومرفق بيان تحليلي لحركة الموردين خلال السنة وبما يؤكد نظرنا.

نحيط سيادتكم علمًا بأن البيان المقدم لكم عن عام ٢٠١٠ كان يخص شهر ديسمبر ٢٠١٠ فقط، وقد تم تسليمه ليطابق الرقم الموجود في الميزانية. وقد تم إعداد البيان الخاص بالعام كاملاً من ٢٠١٠/١/١م حتى ٢٠١٠/١٢/٣١م، وبناءً عليه لا يوجد رصيد حال عليه الحول بمبلغ ٥,٦٦٤,٠٣٥ في عام ٢٠١٠م".

ب- وجهة نظر الهيئة:

"قدم المكلف رفق اعتراضه بالخطاب الأول الوارد للهيئة برقم ١٤٣٥/٢٩/١٩٧٦هـ وتاريخ ١٤٣٥/٠٨/١٣هـ حركة الموردين، وتبين أن المبالغ التي حال عليها الحول هي مبلغ (٥٢٤) ريال لعام ٢٠٠٨م ومبلغ (١٦,٦٣٢) ريال لعام ٢٠٠٩م ومبلغ (٥,٦٦٢,٨٦٦) ريال لعام ٢٠١٠م.

وعليه، تم إعادة الربط الزكوي بإضافة تلك المبالغ التي حال عليها الحول بخطاب الهيئة رقم ١٤٣٦/٢٩/٥١١هـ وتاريخ ١٤٣٦/٠٢/٠٩هـ، إلا أنه قدم اعتراضه مرة أخرى على الربط المعدل لعام ٢٠١٠م، وقدم بيانًا آخر لحركة الموردين من ٢٠١٠/١/١م حتى٢٠١٠/١٢/٣١م، واتضح من خلال الحركة أن المبلغ الذي حال عليه الحول لعام ٢٠١٠م هو (٥٢٤) ريال فقط.

عليه وفي ضوء اختلاف وتضارب البيانات المقدمة من المكلف كل مرة، تتمسك الهيئة بصحة ربطها، باعتبار أن المبلغ الذي حال عليه الحول لعام ٢٠١٠م مبلغ (٥,٦٦٢,٨٦٦) ريال، حيث تم حسم التسديد خلال العام من رصيد أول العام، والمتبقي هو الذي حال عليه الحول".

ت- الدراسة والتحليل:

بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين وسماع آرائهما، اتضح أن المكلف يعترض على إضافة بند موردين حال عليه الحول لعام ٢٠١٠م بمبلغ ٥,٦٦٢,٨٦٦ ريال، حيث يرى أن البيان الذي اعتمدت عليه الهيئة يغطي فترة شهر واحد فقط وليس كامل السنة، ولا يوجد مبالغ حال عليها الحول مقدارها ٥,٦٦٢,٨٦٦ ريال طبقًا للبيان الذي تم تقديمه لاحقًا للهيئة، والذي يبين حركة الحساب خلال عام ٢٠١٠م، بينما ترى الهيئة أن هناك تضاربًا في المعلومات المقدمة من المكلف لعام ٢٠١٠م، وتم إضافة المبلغ الذي حال عليه الحول بعد حسم المسدد من رصيد أول العام.

وبرجوع اللجنة إلى ملف القضية، تبين من خلال القوائم المالية المدققة لعام ٢٠١٠م أن رصيد بند الموردين وأوراق الدفع في ٢٠١٠/١/١م قد بلغ ٧,٧٧٧,٠٩٣ ريال ورصيد ٢٠١٠/١٢/٣١م، قد بلغ ٨,٧٥٣,٧٦٨ ريال.

وبالاطلاع على البيانات المقدمة من المكلف، والتي من ضمنها كشف حساب الموردين، اتضح أنه قدم للهيئة كشفين عن عام ٢٠١٠م، الكشف الأول يغطي فترة شهر ديسمبر من عام ٢٠١٠م فقط، والكشف الآخر يغطي الفترة من شهر يناير ٢٠١٠م حتى شهر ديسمبر ٢٠١٠م، ويلاحظ اعتماد الهيئة على الكشف الذي يغطي شهر ديسمبر فقط، ولم تقبل الهيئة الكشف الذي يغطي الفترة من بداية العام حتى نهايته؛ لوجود تعارض بين الكشفين المقدمين من وجهة نظرها.

وبدراسة كشف الموردين لكامل عام ٢٠١٠م، اتضح أن حركة الحساب كانت على النحو التالي:

رصيد أول العام	إضافات خلال العام	سداد	رصيد آخر العام
٧,٧٦٦,٣٨٢,٨٢	٥١,٤٤٩,٦٤١,٥٠	٥٠,٥١٠,١٩٠,٥٧	٨,٧٠٥,٨٣٣,٧٥

ويتضح من حركة الحساب الإجمالية أن المبالغ المسددة خلال العام أكثر من رصيد أول العام، مما يعني عدم حولان الحول على رصيد أول العام، وبدراسة حسابات الموردين التفصيلية تبين وجود مبلغ ٥٢٤ ريال فقط حال عليه الحول.

عليه، ترى اللجنة عدم تأييد المصلحة في إضافة (موردين) بمبلغ ٥,٦٦٢,٨٦٦ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م، وأن مبلغ (الموردين) الذي حال عليه الحول لعام ٢٠١٠م هو فقط ٥٢٤ ريال.

القرار

أولاً: الناحية الشكلية:

قبول الاعتراض المقدم من المكلف/ شركة (أ)، على الربط الزكوي الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠٠٥م حتى ٢٠١٠م من الناحية الشكلية.

ثانيًا: الناحية الموضوعية:

١. تأييد المكلف في عدم إضافة قرض (ج) للوعاء الزكوي لعام ٢٠٠٧م.

٢. عدم تأييد المصلحة في إضافة (موردين) بمبلغ ٥,٦٦٢,٨٦٦ ريال للوعاء الزكوي لعام ٢٠١٠م، وأن مبلغ (الموردين) الذي حال عليه الحول لعام ٢٠١٠م هو فقط ٥٢٤ ريال.

يعد هذا القرار قابلاً للاستئناف المسبب للطرفين أمام اللجنة الاستئنافية الزكوية الضريبية بالرياض، وذلك خلال ستين يومًا من تاريخ استلامه على أن يقوم المكلف بسداد المستحقات المتوجبة عليه طبقًا لهذا القرار.

والله الموفق ،،،